الحكام الذين نجحوا في توحيد المانيا على اسس اخرى (٥) مغايـــرة تماما ، ومناهضة لليبرالية · فقد طغت قضية الوحدة القومية على المطالب الدستوريـــة الليبرالية عند اقسام كبيرة من الشعب ، الذي فقد ايمانه بالمؤسسات الديمقراطية ولجأ الى العرش في طلب تحقيق هذه الوحدة ·

فلسفة الحقوق ودولة الحقوق

تمخض التحول عن الفكر الليبرالي عن فلسفة جديدة تجعل من « الدولة » لا الفرد محور النشاط الاجتماعي والسياسي ·

وتعتبر فلسفة الحقوق التي احتلت مركز الصدارة في الفكر السياسي الالماني بعد فشل الليبرالية في تحقيق الوحدة القومية ، فلسفة المانية خالصة · فقد قامت على اسس مستمدة من فلسفات هيجل وكانت وعدد من الفقهاء الالمان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (٦) ·

ومفهوم دولة الحقوق يقوم على فكرة الاعتراف للفرد والمواطن بحقوق معينة يحددها ويضمنها القانون ، ولا تستطيع الدولة بحكم طبيعتهـــا القانونية ، وبوصفها تنظيما قانونيا سوى احترام هذه الحقوق · وحقوق الفرد بهذا الوصف حقوق داخل الدولة وليست في مواجهتها ، تنبع من مفهوم الدولة ذاته ، وليست شيئا خارجا عنه او مضادا له ·

ومن الواضـــح ان هذا التصـــور للدولة يختلـف اختلافـا بينـا عـن مذهب « الحقوق الطبيعية » الليبرالي كما عرفته فرنسا وانجلترا · فالحقوق الطبيعيـة في الفكر الليبرالي الغربي ، خلال القرن الثامن عشر ، نشأت في مواجهة الدولة، وقيدا على نشاطها، لانها نبتت وترعرعت في ظل الصدام العنيف بين البورجوازية الصاعدة والدولة الاقطاعية · وهي لهذا السبب تتمسك بمجموعة من الحقوق الشخصية التي تراها متأصلة في الطبيعة البشرية ، ومطلقة ، بعكس مفهـــوم الحقوق في « دولة الحقوق » التي تستمد من سلطة الدولة وقانونيتها ·

ولا شك ان هذا المفهوم للحقوق وللدولة مما يتفق مع مصالح بورجوازيـــة ضعيفة عجزت عن تحقيق امانيها في الوحدة القومية من خلال الشعـــارات الليبرالية الغربية التي بدت لهـا مستوردة ، ولا تنبع من تربتها : كمـا انه ممـا يحقق الامن والاستقرار لبورجوازية جزعة من حركة الطبقية العاملة في بلادها، وفي اوروبا عموما ، وقد اخذت نداءاتها وشعاراتها الاشتراكية منذ ثورة باريس سنة ١٨٤٨ تغطي الساحة الاوروبية · ومن هنا فقد وجدت البورجوازية الالمانية في هذه الفلسفة ضالتها ، تحقق لها رغبتها المزدوجة : في تبني فلسفة كاملـــة بديلة عن الليبرالية الفاشلة ، يكون لها دورها الخاص والمميز في تحقيق الوحدة